



التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية



بلغ معدل التضخم 4.22% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 102.36 ليصل إلى 106.68. أما فيما يتعلق بأداء القطاع الخارجي فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 42% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021، كما ارتفعت كذلك المستوردات بنسبة 36.8%. هذا وارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 32.8% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021.

أما فيما يتعلق بأبرز المؤشرات المصرفية فقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 3.7% في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 مقارنةً مع نهاية عام 2021 لتصل إلى 63.307 مليار دينار، كما نمت إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 7.6% في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 لتصل إلى 32.303 مليار دينار، وارتفع كذلك إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 بنسبة 6.1% لتصل إلى 41.936 مليار دينار.

هذا وأظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى 4.6% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 5.3% بنهاية النصف الأول من عام 2021. كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى 83.4% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 75.2% بنهاية النصف الأول من عام 2021. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 17.1% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 18.3% بنهاية النصف الأول من عام 2021. وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 1.0% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 1.2% بنهاية النصف الأول من عام 2021، كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته 8.2% بنهاية النصف الأول من عام 2022 مقارنةً مع 9.5% بنهاية النصف الأول من عام 2021.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة **2.9%** خلال الربع الثاني من عام **2022** مقارنةً بذات الفترة من عام **2021**. وفي ذات السياق سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام **2022** نمواً بنسبة **2.7%** مقارنة بالنصف الأول من عام **2021**.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2016=100)

التغير النسبي (%)	الربع الثاني 2022	الربع الثاني 2021	2021	2020	2019	النشاط الاقتصادي	
						الصناعات	أ
3.3%	283	274	1,478	1,438	1,415	الزراعة والقتنص والغابات وصيد السمك	1
7.4%	202	188	675	620	616	المناجم والمحاجر	2
3.8%	1,324	1,276	5,267	5,147	5,289	الصناعات التحويلية	3
3.1%	133	129	557	547	555	الكهرباء والمياه	4
4.8%	219	209	836	806	837	الإنشاءات	5
3.9%	693	667	2,785	2,722	2,812	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	6
4.4%	666	638	2,542	2,483	2,620	النقل والتخزين والاتصالات	7
2.7%	1,445	1,407	5,694	5,556	5,474	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	8
2.4%	639	624	2,614	2,588	2,675	الخدمات الاجتماعية والشخصية	9
3.5%	5,603	5,412	22,449	21,907	22,293	المجموع	
1.0%	1,008	998	4,268	4,211	4,167	منتجات الخدمات الحكومية	ب
2.9%	71	69	214	211	216	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	ج
0.0%	130	130	468	468	467	الخدمات المنزلية	د
3.1%	6,813	6,610	27,399	26,796	27,144	المجموع (أ + ب + ج + د)	
4.3%	216	207	901	868	846	الخدمات المصرفية المحتسبة	-
3.0%	6,597	6,403	26,499	25,929	26,298	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	=
2.4%	1,051	1,026	3,739	3,656	3,753	صافي الضرائب على المنتجات	+
2.9%	7,648	7,429	30,238	29,584	30,050	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	=

معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (%) للأعوام 2017 - النصف الأول 2022



* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2022 ما نسبته 22.6% بانخفاض مقداره 2.2% عن الربع الثاني من عام 2021، وبانخفاض مقداره 0.2% عن الربع الأول من عام 2022.

المؤشر	2018	2019	2020	2021	الربع الثاني 2021	الربع الثاني 2022	التغير النسبي
معدل البطالة	18.6%	19.0%	22.7%	24.1%	24.8%	22.6%	-2.2%

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره 388.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2022 مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 197.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2021. ليحقق بذلك ارتفاعاً بنسبة 96.9%.

المؤشر	2018	2019	2020	2021	النصف الأول 2021	النصف الأول 2022	التغير النسبي
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	678.0	518.1	539.8	441.5	197.5	388.8	96.9%

حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 0.4% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنة بذات الفترة من عام 2021 لتصل إلى 1800.4 مليون دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	التسعة شهور الأولى 2021	التسعة شهور الأولى 2022	التغير النسبي (%)
حوالات العاملين	2,606.3	2,629.7	2,389.3	2,412.1	1,793.9	1,800.4	0.4%

كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 3.53% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 7.03%، وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 2.96%، والرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 7.42%.

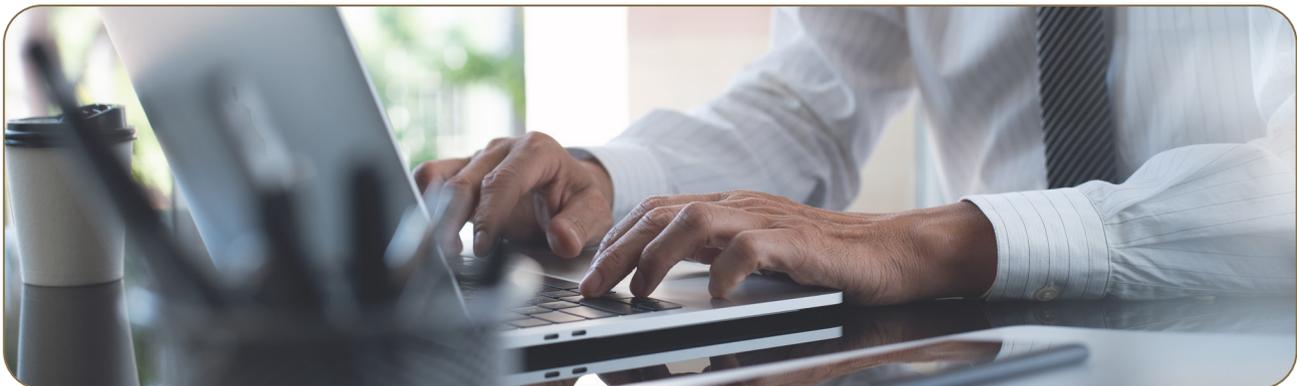
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2010=100)

الصناعة	2019	2020	2021	العشرة شهور الأولى 2021	العشرة شهور الأولى 2022	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	128.44	130.11	138.65	137.89	147.58	7.03
الصناعات التحويلية	80.91	74.01	84.09	84.00	86.48	2.96
الكهرباء	128.60	128.32	130.92	130.43	140.11	7.42
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	86.28	79.5	89.85	89.70	92.87	3.53

وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة 15.7% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021، حيث نتج هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 33.92%، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 15.93%، فيما انخفض الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 7.52%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2010 = 100)

الصناعة	2019	2020	2021	العشرة شهور الأولى 2021	العشرة شهور الأولى 2022	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	107.10	103.6	112.89	111.68	149.56	33.92
الصناعات التحويلية	116.31	106.5	121.56	119.91	139.01	15.93
الكهرباء	208.84	209.9	200.33	200.57	185.49	7.52-
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	119.84	110.5	124.33	122.78	142.06	15.70

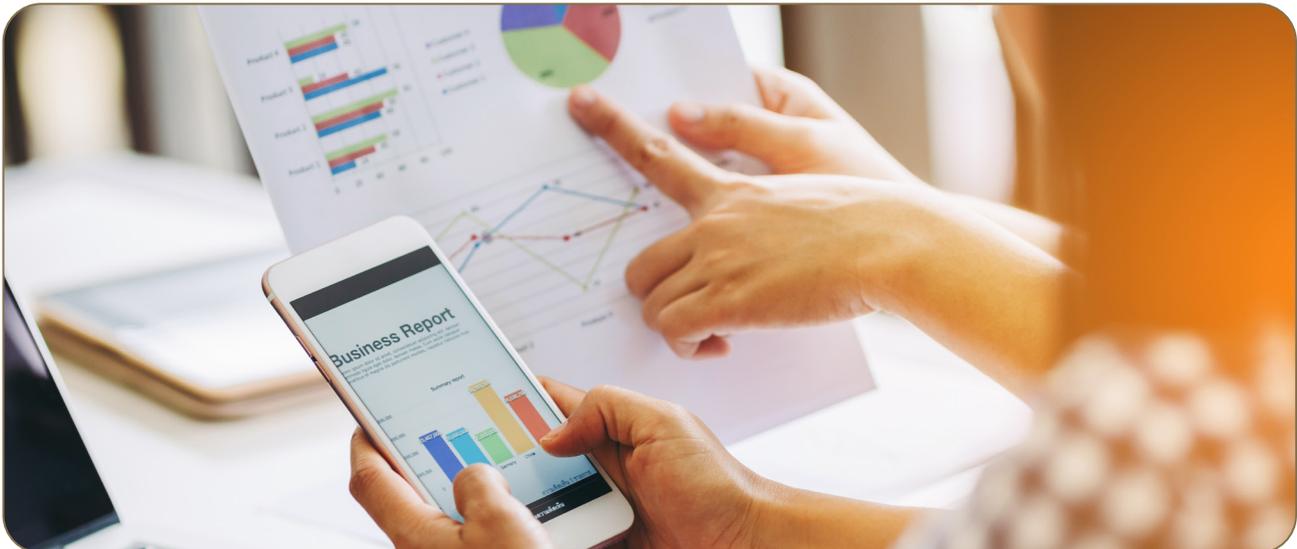


ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **4.22%** خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام **2022** مقارنةً بذات الفترة من عام **2021**. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **102.36** ليصل إلى **106.68**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

التغير النسبي (%)	الأحد عشر شهراً الأولى 2022	الأحد عشر شهراً الأولى 2021	2021	2020	2019	البند
3.58	106.29	102.61	102.7	102.6	100.3	الاعذية والمشروبات غير الكحولية
0.03-	103.92	103.96	104.0	101.4	98.4	المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر
0.27	96.53	96.26	96.3	97.5	98.3	الملابس والاحذية
6.28	107.57	101.22	101.3	99.7	101.5	المساكن
2.95	104.97	101.96	102.0	101.5	101.0	التجهيزات والمعدات المنزلية
3.39	109.09	105.52	105.5	104.6	101.9	الصحة
5.73	108.67	102.78	103.1	98.6	100.6	النقل
0.88	103.18	102.28	102.3	100.9	100.0	الاتصالات
9.50	108.21	98.82	99.1	98.5	97.6	الثقافة والترفيه
1.33	105.98	104.59	104.7	104.4	102.6	التعليم
7.11	113.79	106.24	106.3	104.8	102.6	المطاعم والفنادق
2.31	106.18	103.78	103.8	103.6	101.4	السلع والخدمات الأخرى
4.22	106.68	102.36	102.5	101.1	100.8	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
-	%4.22	%1.25	%1.4	%0.3	%0.8	معدل التضخم

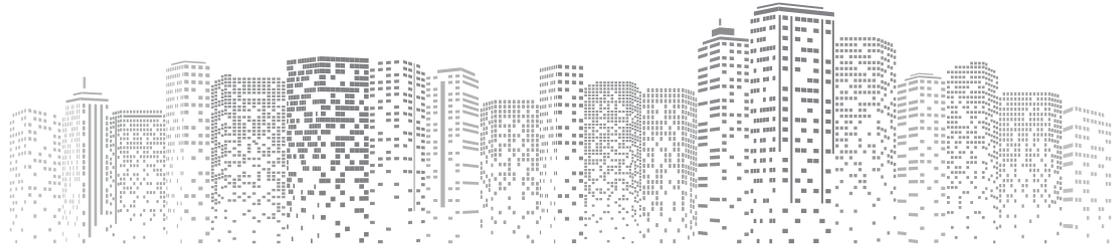


ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 21% مقارنةً بذات الفترة من عام 2021. كما ارتفعت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة بنسبة 34% مقارنةً بذات الفترة من عام 2021. أما بخصوص عدد معاملات البيع في المملكة فقد بلغت ما يقارب 151.7 ألف معاملة لتسجل بذلك تراجعاً بنسبة 7.8% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الأحد عشر شهراً الأولى 2022	الأحد عشر شهراً الأولى 2021	البند
21.0%	5,385	4,452	حجم التداول
34.0%	248.1	185.1	إيرادات دائرة الأراضي والمساحة
2.0-%	103.7	105.8	إعفاءات الشقق
20.9%	351.8	290.9	مجموع قيمة الإيرادات وإعفاءات الشقق
7.8-%	151.7	164.6	عدد معاملات البيع في المملكة (ألف معاملة)
16.8%	3,237	2,772	عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين
23.8%	279.27	225.63	قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين



قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 (حسب الجنسية)

النسبة من الإجمالي	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	الجنسية
39.3%	109.85	عراقية
21.1%	59.05	سعودية
7.3%	20.50	سورية
5.5%	15.37	أمريكية
26.7%	74.5	جنسيات أخرى
100%	279.27	المجموع

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 42% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021. وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 44% وارتفاع قيمة المعاد تصديره بنسبة 21.6%. كما ارتفعت كذلك المستوردات بنسبة 36.8%. هذا وارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 32.8% خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022 مقارنةً بذات الفترة من عام 2021.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	البند
44.0%	6,169.3	4,283.0	6,039.5	5,044.1	4,995.7	الصادرات الوطنية
21.6%	530.7	436.3	604.3	595.7	909.6	المعاد تصديره
42.0%	6,700.0	4,719.3	6,643.8	5,639.8	5,905.3	الصادرات الكلية
36.8%	14,837.2	10,844.7	15,345.1	12,235.4	13,611.0	المستوردات
38.9%	21,006.5	15,127.7	21,384.6	17,279.5	18,606.7	اجمالي التجارة الخارجية
32.8%	8,137.2-	6,125.4-	8,701.3-	6,595.6-	7,705.7-	الميزان التجاري
1.7%	45.2%	43.5%	43.3%	46.1%	43.4%	تغطية الصادرات للمستوردات %

التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلمي لأبرز السلع المصدرة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من البوتاس الخام بنسبة 138% والفوسفات الخام بنسبة 141%.

التركيب السلمي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	الصف
17.2	1,185.3	1,011.1	1,277.5	1,160.4	1,384.4	الألبسة وتوابعها
80.5	911.5	504.9	871.9	509.1	328.2	الأسمدة
138.0	820.3	344.7	513.1	380.3	419.1	البوتاس الخام
140.6	595.1	247.3	377.0	243.1	275.8	الفوسفات الخام
47.3	322.4	218.9	295.4	251.6	238.5	المنتجات الكيماوية
4.1-	294.0	306.5	421.4	423.2	435.7	محضرات الصيدلة
23.7	2,040.7	1,649.6	2,283.2	2,076.4	2,072.9	المواد الأخرى
44.0%	6,169.3	4,283.0	6,039.5	5,044.1	4,995.7	مجموع الصادرات الوطنية



التقرير الاقتصادي الشهري 9

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى كافة التكتلات الاقتصادية، وأبرزها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 150.4% والدول الآسيوية غير العربية بنسبة 110.5%.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	التكتلات الاقتصادية
17.2	1,969.3	1,680.7	2,268.7	2,014.0	2,074.2	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
10.3	626.0	567.3	733.4	576.2	549.0	منها السعودية
15.6	1,372.6	1,186.9	1,641.8	1,270.7	1,454.0	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
14.7	1,312.9	1,145.1	1,586.5	1,220.5	1,381.9	منها الولايات المتحدة الأمريكية
110.5	1,869.0	887.9	1,418.0	1,072.1	969.1	الدول الآسيوية غير العربية
92.9	1,045.8	542.1	906.6	613.5	496.1	منها الهند
150.4	320.3	127.9	199.2	153.4	149.1	دول الاتحاد الأوروبي
127.7	67.4	29.6	38.9	37.2	32.0	منها هولندا
59.7	638.1	399.6	511.8	533.9	349.3	باقي التكتلات الاقتصادية
49.6	314.7	210.4	288.3	268.7	233.7	منها المنطقة الحرة
44.0%	6,169.3	4,283.0	6,039.5	5,044.1	4,995.7	مجموع الصادرات الوطنية

الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت الصادرات الزراعية الأردنية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 11.4% مقارنة بذات الفترة من عام 2021، لتصل إلى 731.7 مليون دينار مقارنة مع 657.1 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2021.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	البند / الفترة
11.4%	731.7	657.1	873.5	760.5	737.7	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من جميع المواد وأبرزها الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 113% والحبوب بنسبة 68% والنفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة 68% أيضاً.

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	الصف
67.5	2,666.9	1,592.0	1,836.1	1,283.8	2,308.5	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية
112.5	1,387.6	653.1	994.9	151.1	58.6	الحلي والمجوهرات الثمينة
10.9	874.5	788.7	1,100.8	888.2	953.1	العربات والدراجات وأجزائها
12.0	801.8	715.6	921.4	803.0	1,153.5	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
67.8	681.1	405.8	803.4	719.8	938.5	الحبوب
11.5	646.1	579.5	561.0	437.4	471.2	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها
27.3	7,779.2	6,110.0	8,971.4	7,834.4	7,168.9	المواد الأخرى
%36.8	14,837.2	10,844.7	15,345.1	12,235.4	13,611.0	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من كافة التكتلات الاقتصادية وأبرزها دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 52.6% ومنها السعودية بنسبة 43.5%.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2021	2021	2020	2019	التكتلات الاقتصادية
52.6	4,552.4	2,984.2	4,343.6	2,881.5	3,604.5	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
43.5	2,280.0	1,588.4	2,282.2	1,521.5	2,265.8	منها السعودية
6.5	877.7	823.9	1,123.9	1,130.5	1,275.5	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
9.1	788.6	723.1	987.9	1,003.3	1,108.9	منها الولايات المتحدة الأمريكية
40.7	5,337.9	3,793.5	5,266.4	4,277.9	4,680.3	الدول الآسيوية غير العربية
43.0	2,254.9	1,577.1	2,229.2	1,924.2	2,220.8	منها الصين الشعبية
9.9	2,177.9	1,981.8	2,869.9	2,517.5	2,756.4	دول الاتحاد الأوروبي
6.4	426.7	401.0	544.3	522.9	599.6	منها ألمانيا
49.9	1,891.3	1,261.3	1,741.3	1,428.0	1,294.3	باقي التكتلات الاقتصادية
119.5	591.3	269.4	431.6	106.0	88.8	منها سويسرا
%36.8	14,837.2	10,844.7	15,345.1	12,235.4	13,610.9	إجمالي المستوردات

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 إلى ما قيمته 5419.4 مليون دينار مقابل 4972.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2021، أي بارتفاع بلغ 446.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 380.8 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 65.9 مليون دينار.

أما النفقات العامة فقد بلغت خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 حوالي 6836 مليون دينار مقابل 6226.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 609.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.8%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الانفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 231.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%. وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 377.8 مليون دينار أو ما نسبته 71.4%. ونتيجة لتلك التطورات فقد سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجز مالي بعد المنح حوالي 1291.6 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022، مقابل عجز مالي بلغ حوالي 698.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

التغير النسبي *(%)	الثمانية شهور 2022	الثمانية شهور 2021	2021	2020	2019	البند
0.3%	5,544.4	5,528.3	8,128.2	7,028.9	7,754.3	اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية
9.0%	5,419.4	4,972.7	7,324.9	6,238.0	6,965.9	الإيرادات المحلية
9.9%	4,209.2	3,828.4	5626.9	4,958.6	4,680.8	إيرادات ضريبية
40.4%-	3.1	5.2	7.5	7.3	9.0	اقتطاعات تقاعدية
6.0%	1,207.1	1,139.1	1690.4	1,272.1	2,276.1	الإيرادات الأخرى
77.5%-	125.0	555.6	803.3	790.8	788.4	المنح الخارجية
9.8%	6,836.0	6,226.9	9858.8	9,211.3	8,812.7	اجمالي الانفاق
4.1%	5,928.9	5,697.6	8720.6	8,388.5	7,897.2	النفقات الجارية
71.4%	907.1	529.3	1138.2	822.8	915.5	النفقات الرأسمالية
84.9%	1,291.6-	698.6-	1730.6-	2,182.4-	1,058.4-	العجز/الوفر بعد المنح
12.9%	1,416.6-	1,254.2-	2533.9-	2,973.3-	1,846.8-	العجز/الوفر قبل المنح
% من الناتج المحلي الإجمالي						
1.1%-	25.3%	26.4%	25.3%	22.7%	24.9%	اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية
1.0%	24.8%	23.8%	22.8%	20.1%	22.4%	الإيرادات المحلية
1.4%	31.2%	29.8%	30.7%	29.7%	28.3%	اجمالي الانفاق
2.6%	5.9%-	3.3%-	5.4%-	7.0%-	3.4%-	العجز بعد المنح
0.5%	6.5%-	6.0%-	7.9%-	9.6%-	5.9%-	العجز قبل المنح

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 3.7% في نهاية شهر آب من عام 2022 مقارنةً بنهاية عام 2021. ليصل إلى 37.101 مليار دينار أو ما نسبته 109.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آب من عام 2022. مقارنةً مع 35.766 مليار دينار أو ما نسبته 111.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021. شاملاً مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه التي تبلغ حوالي 7.7 مليار دينار.

حيث ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 4.1% ليصل إلى 21.093 مليار دينار حتى نهاية شهر آب من عام 2022 (62.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آب من عام 2022). مقارنةً مع 20.259 مليار دينار في نهاية عام 2021 (63.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة 3.2% ليصل إلى حوالي 16.008 مليار دينار في نهاية شهر آب من عام 2022 (47.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آب من عام 2022) مقارنةً مع 15.507 مليار دينار في نهاية عام 2021 (48.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	آب 2022	2021	2020	2019	2018	البند
4.1%	21,093.2	20,259.5	18,933.7	17,738.0	16,220.7	إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية
-0.7%	62.4%	63.1%	61.0%	56.1%	53.2%	% من الناتج المحلي الاجمالي
3.2%	16,008.2	15,507.2	14,098.3	12,338.2	12,087.5	رصيد الدين العام الخارجي
-0.9%	47.4%	48.3%	45.4%	39.0%	39.7%	% من الناتج المحلي الاجمالي
3.7%	37,101.4	35,766.7	33,032	30,076.2	28,308.2	إجمالي الدين العام
-1.5%	109.8%	111.3%	106.5%	95.2%	92.9%	% من الناتج المحلي الاجمالي

تطور إجمالي الدين العام (مليار دينار) للأعوام 2019 - آب 2022





سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

المؤشرات النقدية

انخفض عرض النقد (ع1) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 بنسبة 1.6% عن الرصيد المسجل في نهاية عام 2021، في حين ارتفع عرض النقد (ع2) بنسبة 4.9%، فيما انخفض النقد المصدر بنسبة 3%.

البند (مليون دينار)	2019	2020	2021	تشرين الأول 2022	التغير النسبي (%)
عرض النقد (ع1)	10,322.8	12,150.3	13,117.5	12,909.7	-1.6%
عرض النقد (ع2)	34,969.7	37,011.9	39,509.2	41,438.4	4.9%
النقد المصدر	5,162.0	6,496.5	6,834.8	6,630.5	-3.0%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد بلغت 16.895 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2022، مقارنةً مع 18.043 مليار دولار في نهاية عام 2021، محققةً بذلك انخفاضاً نسبته 6.4%.

البند	2020	2021	تشرين الثاني 2022	التغير النسبي (%)
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	15,919.7	18,043.2	16,894.7	-6.4%

المؤشرات والمصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 3.7% في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 مقارنةً مع نهاية عام 2021 لتصل إلى 63.307 مليار دينار مقارنةً بـ 61.056 مليار دينار في نهاية عام 2021. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 5.1% لتصل إلى 57.494 مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة 8.3% لتصل إلى 5.812 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2019	2020	2021	تشرين الأول 2022	التغير النسبي (%)
الموجودات الاجنبية	5,582.3	6,303.0	6,337.6	5,812.7	-8.3%
الموجودات المحلية	48,059.7	50,735.0	54,719.3	57,494.3	5.1%
إجمالي الموجودات	53,642.0	57,038.0	61,056.9	63,307.0	3.7%
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	8,152.6	8,715.2	9,117.6	9,256.2	1.5%

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



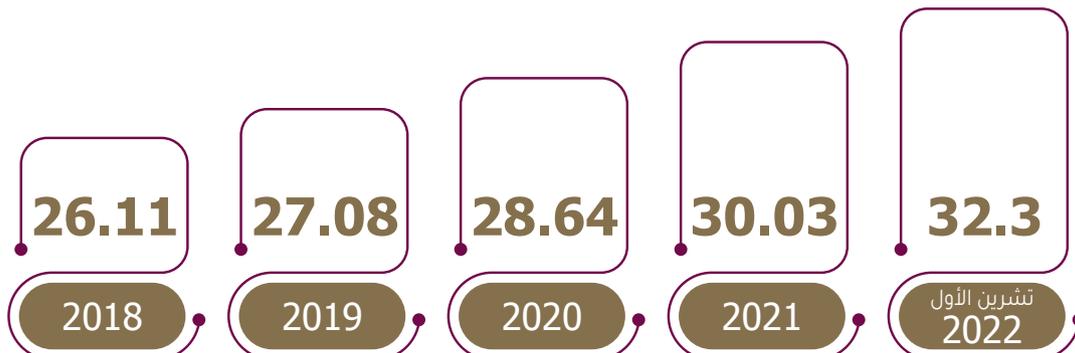
المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **7.6%** في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2022** لتصل إلى **32.303** مليار دينار، مقارنة مع **30.028** مليار دينار بنهاية عام **2021**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **62.7%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية **26.8%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2022**.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	تشرين الأول 2022	2021	2020	2019	البند
7.6%	32,303.7	30,028.5	28,639.1	27,082.2	اجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %					
0.1%-	8.9%	9.0%	9.5%	10.9%	جاري مدين
0.1%-	62.7%	62.8%	64.5%	64.8%	قروض وسلف
0.1%	0.8%	0.7%	0.7%	0.7%	كمبيالات واسناد مخصومة
-	26.8%	26.8%	24.6%	23.0%	ذمم بنوك إسلامية
0.1%	0.8%	0.7%	0.7%	0.6%	بطاقات الائتمان

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

التقرير الاقتصادي الشهري 15

وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 بنسبة 6.1% لتصل إلى 41.936 مليار دينار مقارنة مع 39.522 مليار دينار في نهاية عام 2021. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 56.3% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 28.0% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت 15.7% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فيلاحظ ارتفاع حجم الودائع بالدينار الأردني بنسبة 6.2% بنهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغت 32.584 مليار دينار مقارنة بـ 30.684 مليار دينار بنهاية عام 2021.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	تشرين الأول 2022	2021	2020	2019	البند
6.1%	41,936.2	39,522.3	36,789.1	35,305.3	اجمالي الودائع
توزيع الودائع حسب النوع %					
1.2- %	28.0%	29.2%	28.6%	26.9%	تحت الطلب
1.3- %	15.7%	17.0%	16.9%	16.5%	توفير
2.5%	56.3%	53.8%	54.5%	56.6%	لأجل
توزيع الودائع حسب العملة %					
0.1%	77.7%	77.6%	76.7%	76.8%	الودائع بالدينار الأردني (%)
6.2%	32,584.4	30,684.6	28,233.9	27,107.3	الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)
0.1- %	22.3%	22.4%	23.3%	23.2%	الودائع بالعملات الأجنبية (%)
5.8%	9,351.8	8,837.7	8,555.2	8,198.0	الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى 4.6% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 5.3% بنهاية النصف الأول من عام 2021. كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى 83.4% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 75.2% بنهاية النصف الأول من عام 2021. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 17.1% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 18.3% بنهاية النصف الأول من عام 2021. وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 136.7% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 136.2% بنهاية النصف الأول من عام 2021، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%). وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائداً على الموجودات بلغ 1.0% بنهاية النصف الأول من عام 2022، مقارنةً مع 1.2% بنهاية النصف الأول من عام 2021، كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن 8.2% بنهاية النصف الأول من عام 2022 مقارنةً مع 9.5% بنهاية النصف الأول من عام 2021.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2018-النصف الأول 2022)

التغير (%)	النصف الأول 2022	النصف الأول 2021	2021	2020	2019	2018	المؤشر (%)
-0.7%	4.6%	5.3%	5.0%	5.5%	5.0%	4.9%	نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون
8.2%	83.4%	75.2%	79.9%	71.5%	69.5%	79.3%	نسبه تغطية الديون غير العاملة
-2.3%	3.4%	5.7%	4.2%	6.4%	6.27%	4.2%	نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين
-1.2%	17.1%	18.3%	18.0%	18.3%	18.28%	16.9%	نسبه كفاية راس المال
0.5%	136.7%	136.2%	141.5%	136.5%	133.8%	131.9%	نسبه السيولة القانونية
-1.3%	8.2%	9.5%	8.3%	5.1%	9.44%	9.6%	العائد على حقوق المساهمين (ROE)
-0.2%	1.0%	1.2%	1.0%	0.6%	1.18%	1.2%	العائد على الموجودات (ROA)

هيكل أسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2022 مقارنةً بنهاية العام 2021، حيث بلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني 5.25% وسعر إعادة الخصم 6.25%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

التغير (%)	تشرين الأول 2022	2021	2020	2019	البند
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %					
2.75	5.25	2.50	2.50	4.00	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني
2.75	6.25	3.50	3.50	5.00	سعر إعادة الخصم
2.75	6.00	3.25	3.25	4.75	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء
3.00	5.00	2.00	2.00	3.25	سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة

17 التقرير الاقتصادي الشهري

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب ارتفاعاً لتبلغ **0.37%** في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2022**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.38%**، وسعر الفائدة على الودائع لأجل **4.09%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	تشرين الأول 2022	2021	2020	2019	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %					
0.11	0.37	0.26	0.27	0.44	تحت الطلب
0.11	0.38	0.27	0.34	0.66	توفير
0.64	4.09	3.45	3.65	4.84	لأجل

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد ارتفع سعر الفائدة على الجاري لمدين ليبلغ **8.38%** في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2022**، كما ارتفع سعر الفائدة على القروض والسلف لتبلغ **8.15%**، وبلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء **10.17%** كما في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2022**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	تشرين الأول 2022	2021	2020	2019	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %					
1.22	8.38	7.16	7.30	8.49	جاري مدين
1.20	8.15	6.95	7.17	8.49	قروض وسلف
0.01-	7.98	7.99	8.51	9.55	كمبيالات واسناد مخصصة
1.80	10.17	8.37	8.33	9.33	سعر الإقراض لأفضل العملاء

* تمثل الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء للائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة

تفاصيل الشيكات

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر تشرين الأول **2022** ما مجموعه **691** ألف شيك بقيمة **3.69** مليار دينار. أما عدد الشيكات المعادة لنفس الشهر فقد بلغ **21.7** ألف شيك ونسبة **3.1%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **120.8** مليون دينار ونسبة **3.3%** من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب الشيكات المعادة فقد كانت **13.8** ألف شيك (بقيمة **80.5** مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **63.6%** من إجمالي الشيكات المعادة، فيما بلغت الشيكات المعادة لأسباب فنية **7.9** ألف شيك (بقيمة **40.3** مليون دينار) ونسبة **36.4%** من إجمالي الشيكات المعادة وذلك بنهاية شهر تشرين الأول **2022**.

هذا وسجلت الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر تشرين الأول **2022** ارتفاعاً بنسبة **32.1%** مقارنة بشهر أيلول **2022** والتي بلغت آنذاك **523** ألف شيك بقيمة **3.3** مليار دينار. أما بمقارنة الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر تشرين الأول **2022** بنفس الشهر من عام **2021**، فقد سجلت أيضاً ارتفاعاً بنسبة **16.1%** والتي بلغت آنذاك **595** ألف شيك بقيمة **3.25** مليار دينار.

أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر تشرين الثاني 2022 بنسبة 1.86% ليبلغ 4110.08 نقطة. هذا وشهدت أسعار الإغلاق لسبعة بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين 0.6% إلى 7.4%. فيما شهدت أسعار الإغلاق لخمسة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين 0.5% إلى 1.3%.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر تشرين الثاني حوالي 4.58 مليون سهم، وبإجمالي عدد عقود بلغ 5253 عقد، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي 12.33 مليون دينار خلال شهر تشرين الثاني 2022.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر تشرين الثاني 2022 (من 1 تشرين الثاني إلى 30 تشرين الثاني 2022)

عدد العقود	عدد الاسهم	حجم التداول دينار	عدد أيام التداول	معدل السعر	التغير عن سعر الإغلاق السابق	سعر الإغلاق	أدنى سعر	أعلى سعر	سعر الإغلاق السابق	الرمز الحرفي	الشركة
1,835	1,397,448	6,587,040	22	4.71	0.34	4.94	4.61	4.95	4.6	ARBK	البنك العربي
204	57,332	207,809	19	3.63	0	3.6	3.6	3.75	3.6	THBK	بنك الإسكان
954	620,053	1,492,450	22	2.41	0.02	2.45	2.3	2.46	2.43	EXFB	بنك المال
412	959,141	965,953	22	1.01	-0.01	1	1	1.03	1.01	AHLI	البنك الأهلي
285	207,557	437,359	22	2.11	-0.01	2.14	2.09	2.14	2.15	BOJX	بنك الأردن
588	308,846	1,187,231	22	3.84	0.05	3.93	3.8	3.93	3.88	JOIB	البنك الإسلامي الأردني
216	369,391	498,298	22	1.35	0.05	1.37	1.3	1.38	1.32	CABK	بنك القاهرة عمان
147	83,393	159,774	18	1.92	0.04	1.92	1.86	1.97	1.88	UBSI	بنك الاتحاد
52	77,629	95,677	13	1.23	0.02	1.25	1.21	1.26	1.23	AJIB	بنك الاستثمار العربي
155	164,471	271,346	22	1.65	0.01	1.65	1.63	1.67	1.64	JOKB	البنك الأردني الكويتي
148	99,574	76,938	16	0.77	-0.01	0.82	0.73	0.87	0.83	JCBK	البنك التجاري الأردني
104	62,197	48,172	14	0.78	0	0.79	0.75	0.8	0.79	ABCO	بنك ABC - الأردن
92	120,001	228,735	18	1.91	-0.01	1.91	1.89	1.95	1.92	SIBK	بنك صفوة الإسلامي
61	50,589	73,455	11	1.45	-0.02	1.48	1.43	1.5	1.5	INVB	البنك الاستثماري
5,253	4,577,622	12,330,237									المجموع لقطاع البنوك

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر تشرين الثاني = 4110.08 / التغير عن الشهر السابق = 1.86%

* المصدر: بورصة عمان